قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٥٤١ لسنة ٢٠١٨

بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ؛

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ فى شأن التأجير التمويلى وتعديلاته ؛

وعلى قانون الإيداع والقيد المركزى للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته ؛

وعلى قانون التمويل العقارى الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسى للهيئة العامة للرقابة المالية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٢ لسنة ٢٠١٧ بتعيين رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٠١٣ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ؛

وعلى قرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٩٤٩ ، ٢١٢٥ لسنة ٢٠١٧ بتعيين نائبى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ؛

وبناءً على ما عرضته وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى ؛

قـــــــرر :

(المادة الأولى)

يُعاد تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة أربع سنوات برئاسة رئيس مجلس إدارة الهيئة ، وعضوية كلٍّ من :

نائبى رئيس مجلس إدارة الهيئة .

أحد نائبى محافظ البنك المركزى يختاره محافظ البنك .

الدكتور/ محمد أحمد محمد معيط .

السيد/ محمد فتحى حافظ صقر .

السيد/ عبد الحميد محمد محمد إبراهيم .

السيد/ كريم بدر الدين محمد كامل .

السيد/ علاء الدين محمد عامر فرغلى .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٦ رجب سنة ١٤٣٩هـ

(الموافق ٢٤ مارس سنة ٢٠١٨م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس/ شريف إسماعيل